

الكثير وقد اختلفوا ايضا في قبوله ودره فقبله مطلقا وهو بعد اكثر
ما علق بان في الرواية عنه بزوي لاصه ونوهمها بذكره وعما اذ في ان
لابروي عن مبعثه عن غيره شاركه فيه غير متبع وقيل يقبله لطلق الا ان
اعتقدوا لا تكذب كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن واعية المادعة لا في غير
بدعيته والبله عا حكر في الروايات وسويته عا ما يقتضيه من جهة وهذا
في الاصح واخر من صبان فادعي الاتفاق عا قبول غير المدعيه في غير
نوع الاكثر عا قبول غير المدعيه الا ان يروي يقوى بغيره وعما من ذهب
المجتهد روي بصرح الى نظا ابو اسحاق قاتل يعقوب الجوزي عا في روي
الكثير في كذا به معرفة الرجال قال في وصف الرواية ومنهم من يري عن
الحق الى النسبة الصادق الجبرية فليس فيه حيلة الا ان يوجد من حيث
مالا يكون منكر اذا لم يقوى بدعيته انتهى سبحان الله العلي العظيم
الداعية واردة في اذ كان ظاهر الروي يوافق منه بل المتدعي ولو
لم يكن داعية والادعاء لم يوجب الحفظ هو السبب العاشر من باب
الطعن والمردد به لم يري في جانب اصا بغيره عا جنب ظاهرا وهو علم شريفي
اذا كان لازم الاداء في جميع حاله فهو الشايعا راي بعض أهل الحديث
او هو الحق في جانب عا الروايات كونه او لذهاب بغيره ولا خلاف
كتبه او عدلها بان كان يعتمد عا في حقه الى حفظه في هذا هو الحفظ
واكثر فيه ان ما حدث بتقبل الاحتياط اذا ائتمه قبله واذا لم يئتمه توقف
فيه وكذا من قبل المدعيه واما يعرف باعتبار الاخذ من عنده وحتوت
الشيء الحفظ العتيق بان يكون نوقه او مثله لا دونه وكذا المختل في الادي
لم يئتمه واستوروا الكتمان والمرسل وكذا المجلس اذا لم يعرف في وقت

دمار

وهما حديثهم حسنا لا اذ لم يوصف بذلك باعتبار الرجوع عن المتابع
والمتابع لان كلا واحد منهم في احتياكون رواية صوابا او غير صواب
عاجز سواء في ذاتها من المعتبرين رواية موافقة لاحد صواب او غير
الباينين من الاحتياكين المذكورين وذلك كما عا ان الحديث في هذا
من درجة التوقف له درجة القبول للاعلام ومع ارتفاعه الى درجة القبول
فهو محتفظ عن مرتبه الحسن لذاته ورتبا توقف بعضهم عن اطلاق اسم
الحسن عليه وقيل ان مقتضى ما يتعلق المش من حيث العتبار والرتبة كماله
هو الطريق الموصلة الى المنة والتمن وهو عا في ما ينهيه اليه الاستناد
في الكلام وهو اما ان يستعمل في البصيص الادعم ويقضي الحفظ اما ترمي
او حكم ان المنقول بذلك الاستناد في قوله صلح الادعم او في فعله او في قوله
مثال المرفوع في القول ترمي ان يقول الحق في سمعت رسولا الاصلح انما
يقول كذا وحديثا رسولا الاصلح الادعم كذا او يقول هو او غيره قال رسول
الله كذا او عن رسولا الله ان قال كذا او نحو ذلك ومثال المرفوع في الفعل
ترمي ان يقول الحق في رايته رسولا الاصلح الادعم كذا او يقول هو
او غيره كان رسولا الاصلح الادعم بغير كذا او مثال المرفوع في القبول
يقول الحق في فعلت بحضرة النبي صلح الادعم كذا او يقول هو او غيره فعل
فلان بحضرة النبي صلح الادعم كذا او لا يذكر انكاه لذلك ومثال المرفوع
في القول حكما لا ترمي ما يقول الحق في الذي لم ياذن عن الاسر التي
ما لا مجال للاجتهاد فيه ولا في تعلقه ولا في بيان لغة او شرح غريب
كالاجتهاد عن الاسر الماضية بعد الحاق واخبار الانبياء والاداء في الكلام
والفتن واجراء اليوم العتيق وكذا الاضمار عن ما يحصل بفعله قولا

في طرق المصنوعه التي
و يوجه في ما يشهد في حكم